

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٠.

البنود من ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

الرئيس: وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني، سنختتم اليوم مناقشتنا العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي المحالة إلى اللجنة، وهي البنود من ٨٩ إلى ١٠٧.

ولكن قبل أن نواصل أعمالنا، والتزاما أيضا ببرنامج عملنا، ستجري اللجنة تبادلًا للآراء، كما درجت عليه العادة مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دوراتها السابقة، وبشأن عرض التقارير.

وسأعلق الجلسة أولاً، لتمكيننا من النظر في هذا الموضوع في إطار غير رسمي، ووفقاً للممارسة المتبعة في اللجنة.

الرئيس: تستمع اللجنة الآن إلى بقية المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة للإدلاء ببيانات في المناقشة العامة. وقبل أن أعطي الكلمة إلى المتكلم الأول، أود أن أبلغ اللجنة بأنه كانت لدينا مشكلة فيما يتعلق بإدراج إسمي وفدين في قائمة المتكلمين، حيث أصر كلاهما على أن يكون المتكلم الأخير في قائمة المتكلمين. وقد كلفت نائب الرئيس، السيد ميلوش نيكوليتش، بمحاولة إيجاد حل لهذه المسألة بالتشاور مع الوفدين. وأنا سعيد للمرونة التي أبدتها الوفدان، حيث تمكنا من الحصول على موافقتهم لإجراء القرعة لأنه في الواقع لا يوجد في القاعدة ٦٨ من لائحة الإجراءات ما ينص على الطلب المحدد لأعضاء الوفود في أن يكونوا مدرجين في موقع محدد في القائمة. ومن ثم أنا أشكر الوفدين على مرونتهما. والآن ستجري القرعة بينهما وسيحدد من سيتكلم أولاً ومن سيكون آخر المتكلمين المدرجين في هذه القائمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1351330 (A)



الجماعة عن قلقها البالغ إزاء الأثر الإنساني الكبير والآثار العالمية لأي تفجير نووي عرضي أو متعمد. ونحث المجتمع الدولي على الإعراب مجدداً عن قلقه إزاء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية كلما عقدت مناقشة بشأن ذلك النوع من الأسلحة.

ونرحب بنتائج مؤتمر أوصلو بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، الذي عقد في آذار/مارس. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو جميع الدول إلى المشاركة في الدورة الثانية لهذا المؤتمر، التي ستعقد في المكسيك من ١٣ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤. وما زالت الجماعة على موقفها الثابت تأييداً للتنفيذ الكامل للأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الأسلحة النووية للأغراض السلمية. وفي ذلك الصدد، تعرب الجماعة مجدداً عن بالغ قلقها إزاء التهديد الذي تتعرض له البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونعيد التأكيد على أن الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها إزالة كاملة.

وتؤكد الجماعة مجدداً على حق الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز ووفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد الجماعة من جديد التزام جميع الأطراف في المعاهدة بتيسير المشاركة في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية على أوسع نطاق ممكن من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن الجماعة تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال التام لالتزاماتها بترع السلاح النووي بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمضي

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول هذا اليوم، أود أن أحث جميع الوفود التي ستأخذ الكلمة على أن تحرص على ألا تتجاوز كلماتها مدة الـ ١٠ دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية، وألا تتجاوز مدة الـ ١٥ دقيقة عندما تتكلم باسم عدة وفود.

السيدة رئيس رودريغيث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياق عمل اللجنة.

إن الجماعة تهنئكم، السفير الدباشي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وهي ملتزمة بالمساهمة مساهمة بناءة في نتيجة مداولاتنا. كما نشكر الرئيس المنتهية ولايته، الصديق ديسرا بيركاي، على ما بذله من جهود وما أبان عنه من تفان في إدارة أعمال اللجنة.

باديء ذي بدء، أود أن أؤكد مجدداً أن الدول الأعضاء في الجماعة البالغ عددها ٣٣ دولة فخورة للغاية بأنها أول منطقة ذات كثافة سكانية عالية في العالم يتم إعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معاهدة تلاتيلوكو.

وأود أن أشيد بالتزام أعضاء الجماعة بترع السلاح وعدم الانتشار، الذي قاموا وفقاً له، في ٢٠ آب/أغسطس، باعتماد إعلان بشأن نزع السلاح النووي يعيد التأكيد على أهمية نزع السلاح بصورة كاملة ويمكن التحقق منها، باعتباره الأولوية القصوى والأولوية التي نوليها لعدم انتشار الأسلحة النووية، وفقاً لموقفنا الثابت دعماً لبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ويؤكد أعضاء الجماعة مجدداً أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتعرب

وتنوه الجماعة بالمعاهدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وبأنها ستنفذ تنفيذًا كاملاً. وعلى الرغم من أن ذلك الاتفاق يشكل تقدماً هاماً، فإننا ندعو إلى القيام بتخفيضات كبيرة أخرى، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير المنشورة وغير الاستراتيجية.

ويعرب أعضاء الجماعة عن معارضتهم لتحسين الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها القائمة، ونشر أنواع جديدة من الأسلحة النووية، لأنه لا يتماشى مع الالتزامات بتزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نجدد الدعوة إلى البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونحث الدول الواردة في المرفق ٢ من المعاهدة، التي لا بد من تصديقها على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ، على التعجيل بعملية التوقيع و/أو التصديق على ذلك الصك، باعتباره مسألة ذات أولوية ودليلاً على إرادتها السياسية والتزامها بالسلم والأمن الدوليين.

وتشدد الجماعة على ضرورة إزالة دور الأسلحة النووية في النظريات الاستراتيجية والسياسات العامة الأمنية. ونحن نرفض مفهوم الردع النووي ونعتبره غير مقبول. وقبل مجرد بضعة أسابيع، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أتاحت لنا فرصة تاريخية للمشاركة في أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11).

ويقر أعضاء الجماعة بإسهام الاجتماع في الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد اتفقت الدول الأعضاء في الجماعة على مواصلة تنسيق مواقفها والإسهام في تنفيذ الإجراءات العملية في إطار متابعة الاجتماع، بما في ذلك اعتماد مشروع قرار بشأن المسألة في اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والستين. وفي ذلك الصدد، فإننا نوافق على مضافة جهود المجتمع الدولي في إحراز التقدم صوب التفاوض على صك عالمي وملزم قانوناً يحظر الأسلحة

قدماً صوب الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة. ونحثها على التنفيذ التام والفوري للخطوات العملية الـ ١٣ صوب نزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراضها عام ٢٠٠٠، فضلاً عن خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وبالمثل، نحث المجتمع الدولي على الاستجابة للنداء العاجل المشار إليه في الإجراء ٥ من خطة العمل، وتقديم التقارير بشأن التقدم صوب دورة عام ٢٠١٤ للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعرب الجماعة عن أسفها لعدم تنفيذ الاتفاق على عقد المؤتمر الدولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتذكر الجماعة بأن عقد المؤتمر جزء هام وأساسي من النتائج النهائية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وعلاوة على مساهمة الجماعة مساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، فإنها تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إنشاء هذه المنطقة سيكون خطوة هامة في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط. وتحت الجماعة على عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، كما اتفقت على ذلك الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب جميع تحفظاتها وإعلانها التفسيرية لبروتوكولات معاهدة ثلاثيوكو واحترام طابع منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبالتالي، الإسهام في إزالة إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة.

كما تشدد الجماعة على أهمية أن تخفض الدول الحائزة للأسلحة النووية ترساناتها النووية بصورة شفافة، لا رجعة فيها، ويمكن التحقق منها، بغية إزالتها إزالة كاملة.

تتعلق بتعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، فضلا عن تقديم المقترحات والمساهمات التي تعرضها البلدان الأعضاء في الجماعة على الفريق العامل.

وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، تود أن تشير إلى أن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية هو أولوية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، لأن تلك الأسلحة، مثل الأسلحة البيولوجية، هي أسلحة دمار شامل. وتسلب الجماعة الضوء على أن أيا من أعضائها لا يملك مثل هذه الأسلحة، وجميعهم ملتزمون بالحفاظ على هذا المركز.

وتشدد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أهمية انضمام جميع دول العالم إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وإلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وعلى أهمية الامتثال الكامل من الدول الأطراف كافة لجميع الأحكام والشروط الواردة في هاتين الاتفاقيتين. وتؤكد الجماعة على الرفض القاطع لاستعمال الأسلحة الكيميائية وأي سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل، بصرف النظر عن مكان استعمالها ومن يستعملها. لهذا، تدين الجماعة استعمال الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وترحب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بانضمام سوريا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وتشجع الجماعة على الامتثال الكامل لأحكام هذه الاتفاقية، وتعرب عن أملها في أن يعقب انضمام سوريا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية انضمام البلدان الأخرى في المنطقة التي لم تفعل ذلك بعد، من أجل المضي قدما بهذه الطريقة نحو إنشاء شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

النووية. وبالمثل، فإننا نؤيد الاقتراح المتعلق بإعلان يوم دولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية يروم حشد الجهود الدولية من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ونذكر بأن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أنشأت مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح. والجماعة تحت مؤتمر نزع السلاح على إبداء ما يلزم من إرادة سياسية لكفالة البدء دون تأخير في العمل الموضوعي من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح. وتنهو الجماعة بإنشاء فريق عامل غير رسمي ضمن مؤتمر نزع السلاح تشارك في رئاسته إكوادور، بولاية تتعلق بوضع برنامج عمل فعال وتقديمي.

ويرحب أعضاء الجماعة بالبند الذي اعتمدت في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي تم الاتفاق عليها خلال الدورة الحالية للدورات الموضوعية، ٢٠١٢-٢٠١٤، فيما يتعلق بالتوصيات المعنية بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، والتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وتؤكد الجماعة مجددا على أهمية هيئة نزع السلاح باعتبارها الجهاز التداولي المتخصص في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تمكن من إجراء مداولات معمقة بشأن مسائل نزع السلاح، تمهيدا لتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. وتناشد الجماعة جميع الدول أن تبدي ما يلزم من مرونة وإرادة سياسية لاعتماد توصيات موضوعية خلال الدورة الحالية، التي ستنتهي في عام ٢٠١٤.

علاوة على ذلك، ينوّه أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالعمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب القرار ٥٦/٦٧، برئاسة كوستاريكا، حيث تقضي ولايته بتقديم مقترحات

وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، والتوصيات التي تعتمد عليها الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، والالتزامات والاتفاقات الصادرة عن المؤتمر السالف الذكر في إطار برنامج العمل.

وفي نيسان/أبريل الماضي، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة. وتتوقع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يساهم هذا الصك الأول الملزم قانوناً بشأن تجارة الأسلحة في التصدي الفعال للعواقب الخطيرة التي تسببها تجارة الأسلحة والاتجار بها على نحو غير مشروع وغير منظم لكثير من الشعوب والدول، ولا سيما من خلال تسريب الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، أو إلى مستخدميها غير المأذون لهم بها، حيث غالباً ما ترتبط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. ومن المتوقع أن تسهم المعاهدة في منع نشوب الصراعات المسلحة، واندلاع العنف المسلح، وارتكاب انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي الوقت نفسه، وتحسباً لبدء نفاذ المعاهدة، تدعو الجماعة إلى تنفيذ المعاهدة بطريقة متوازنة وشفافة وموضوعية، تحترم الحق السيادي لجميع الدول في أن تضمن الدفاع عن النفس، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وما زالت مسألة الألغام المضادة للأفراد محوراً هاماً لاهتمام المجتمع الدولي. وترحب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام. وبالمثل، تنوّه الجماعة بقيمة المساعدة التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتشدد مجموعتنا على أهمية التعاون من أجل إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وتأمل أن تستمر النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة.

وفي هذا السياق، تأمل الجماعة من قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يقضي بتنفيذ خطة لتدمير المخزونات الكيميائية في سوريا تحت إشراف المنظمة ومراقبتها، أن يساهم في التعجيل بالتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة في هذا البلد. كما تلاحظ الجماعة إنشاء بعثة مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وتتطلع إلى قيام تعاون بين كلتا المنظمتين.

وتدرك جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحاجة الملحة إلى منع صناعة الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها على نحو غير مشروع، ومكافحتها والقضاء عليها. وفي هذا السياق، تؤكد الجماعة أن التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها، تمثل مشكلة تتصل بأنشطة أخرى غير مشروعة تخلف أثراً عميقاً على الاستقرار، وتؤدي إلى تفاقم العنف وانعدام الأمن، وتقوّض احترام القانون الدولي، وتسبب العديد من الوفيات كل عام، وتمتص موارد كبيرة يمكن استخدامها في التنمية. وفي ضوء هذه الاعتبارات، تؤكد الجماعة من جديد على جدوى وأهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، كإطار عالمي لمنع التجارة غير المشروعة في هذه الأسلحة ومكافحتها واستئصالها.

وفي هذا الصدد، ترحب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، الذي انعقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وتشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة

الممتازة اللتين توجهون من خلالهما أعمال اللجنة الأولى. كما أشيد بالسيدة أنغيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وبمكتبها على مساهمتها في جدول أعمال نزع السلاح العالمي. وأود كذلك أن أعنتم هذه الفرصة لأهني منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نيلها جائزة نوبل للسلام، قبل بضعة أيام.

وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3)، وممثل بلدي بالذات نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/68/PV.5).

إن الأسلحة النووية تشكل تهديدا خطيرا للبشرية. لذلك، يظل نزع السلاح النووي أولوية قصوى على جدول أعمال نزع السلاح في بلدي. ونود أن نكرر القول إن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها من جانب أطراف متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفران الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ونؤمن إيمانا راسخا بأن نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية هما الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالنجاح مؤخرا في عقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى لنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، وباقتراح أن يكون تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية. وقد شعرنا بالارتياح إزاء التمثيل الرفيع المستوى في هذا الاجتماع، والتعبير عن الدعم القوي للعمل الثابت والمستمر في سبيل القضاء على الأسلحة النووية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. والتعهد القاطع من الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة

وتؤيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الجهود الدولية لتخفيف المعاناة الناجمة عن الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. كما أنها تقدّر وتثمن أي دولة ترغب في اتخاذ خطوات فورية متعددة الأطراف يكون متفقا عليها بشأن المشاكل الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية.

وتدعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدابير بناء الثقة كسبيل لتعزيز السلم والأمن الدوليين، في تقيد صارم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، واحترام طابعه الحر، والشواغل الأمنية المحددة للدول.

وتشدد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على العمل المهم الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن المساعدة المقدمة إلى بلدان المنطقة لتنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات.

ونظرا للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي في قطاعات التنمية، والقضاء على الفقر، والقضاء على الأمراض التي تؤثر على البشرية، تسلط جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الضوء على أن الموارد نفسها المستخدمة للنفقات العسكرية على الصعيد العالمي يمكنها أن تُفيد البشرية، وتساعد على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الختام، نود التأكيد على أن اللجنة الأولى معروض عليها مسائل هامة. فلنعمل من أجل التوصل إلى تحقيق إنجازات ملموسة خلال هذه الدورة لصالح السلام والأمن ونزع السلاح، مدركين أن هذا الأمر لن يتحقق إلا إذا استطعنا كلنا الاعتماد على الإرادة السياسية لجميع الدول.

يو ماونغ واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشيد بقيادتكم البارعة والطريقة

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب بروني دار السلام، وتشاد، وغينيا - بيساو، والعراق.

ونحن نعتقد أن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي سوف يحول دون وقوع خطر جسيم على السلم والأمن الدوليين. ونرى أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدام الأجرام السماوية ينبغي ألا يكونا سوى للأغراض السلمية. وينطوي الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي على الحاجة إلى إبرام صكّين ملزمين قانوناً. الصك الأول ينبغي أن يضمن تأكيدات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، بينما ينبغي للصك الثاني أن يضمن منع نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ونود أن نكرر القول إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية/البيولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة يؤيدان دوراً حيويًا في مكافحة أسلحة الدمار الشامل.

ويجب أن نكون دائماً يقظين إزاء الإخطار التي يشكلها احتمال حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، والحاجة إلى التعاون الدولي لمكافحة ذلك. وفي هذا السياق، نرحب بقراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢١١٨ (٢٠١٣)، فضلاً عن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد بشرّت ميانمار الآن بولوج عصر جديد. فمنذ تشكيل الحكومة الدستورية قبل ٣٠ شهراً، أجرينا بنجاح العديد من الإصلاحات الرئيسية ضمن فترة زمنية قصيرة. ونحن واثقون أنه، مع زيادة الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي، سوف نحقق أهدافنا المتمثلة في التحول الديمقراطي، وإيجاد فرص العمل، وتوليد الدخل، وتخفيف حدة الفقر عاجلاً.

لترساناتها وصولاً إلى نزع السلاح النووي ينبغي احترامه وتنفيذه باتخاذ إجراءات ملموسة. وفي السياق نفسه، نود أن نكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل بشأن نزع السلاح، المؤلفة من ٢٢ نقطة والواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ونحن نرى أنه بانتظار تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فإن المفاوضات بشأن إبرام صك دولي ملزم قانوناً يتعلق بالضمانات الأمنية بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وعدم التهديد باستعمالها ينبغي أن تكون ذات أولوية.

وتشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس الاتفاقات أو الترتيبات التي يتم التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وكفالة السلم والأمن الدوليين. والمعاهدات المعترف بها دولياً بشأن إنشاء مثل هذه المناطق في شتى أنحاء العالم تسهم إلى حد كبير في تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نشجع الدول الأعضاء على مواصلة إيجاد مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية حيثما لا تكون موجودة، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وما زلنا نعتقد أن التبكير في عقد مؤتمر حول إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى إيجاد بيئة أفضل لتعزيز السلام والأمن في المنطقة.

إن عمليتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطتان وتعزز إحداهما الأخرى. وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى خطوة منطقية نحو تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وترحب ميانمار بالتصديق مؤخراً على

برمتها، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. وتحقيقاً لذلك، تتطلع ميانمار إلى التأكيد في عقد الدورة الاستثنائية الرابعة.

ونرحب أيضاً بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية من أجل وضع مقترحات تؤدي إلى المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بهدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وصونه. وبغية التوصل إلى نتائج ملموسة يمكن تحقيقها، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يكونوا معنيين بعملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ونتمشى مع أولوية ميانمار بترع السلاح النووي والالتزام به، فهي دأبت كل عام على تقديم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بشأن نزع السلاح النووي، إلى جانب دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة بوصفها من مقدميه. وسوف تقدمه مرة أخرى في الدورة الحالية. ومن خلال مشروع القرار هذا، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الكف فوراً عن تحسين نوعية الأسلحة النووية، وتطويرها، وإنتاجها، وتكديسها، بغرض اتخاذ تدابير تؤدي إلى القضاء التام عليها في إطار زمني محدد. ونأمل مخلصين أن تؤيد جميع الدول الأعضاء مشروع قرارنا هذا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنتكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها لعام ٢٠١٣. ولدينا ثقة كاملة بخبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية للاضطلاع بتلك المهمة بنجاح. وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاوني.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3).

منذ نهاية الحرب الباردة، خلافاً للتوقعات العامة، ما فتئت البيئة الأمنية العالمية تتدهور على نحو متزايد. ولا يزال بلوغ نظام عالمي عادل وآمن بعيد المنال. بينما توجد صراعات

وبينما تركز ميانمار اهتمامها على تحقيق تلك الأهداف، تقوم في الوقت نفسه باستعراض تشريعاتها المحلية التي لا تتفق مع المعايير والممارسات الدولية. فيجري اتخاذ خطوات تدريجية نحو زيادة تعزيز مركزنا في ما يتصل بعدد من الاتفاقيات المتعلقة بترع السلاح، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، وقّعت ميانمار البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا تطور هام ودليل آخر على التزامنا بترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونحن في طور الإعداد حالياً لعملية تنفيذ البروتوكول. وهذه العملية تتضمن، من بين أمور أخرى، صياغة قانون محلي، وتشكيل هيئة وطنية لتنفيذ البروتوكول، وإنشاء نظام حكومي للمساءلة والمراقبة. وعند الانتهاء من هذه العملية، سوف نبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببدء نفاذ البروتوكول الإضافي بالنسبة إلى ميانمار.

وما زالت ميانمار تعلق أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن هذا الموضوع. وبينما نعرب عن خيبة أملنا لإزاء استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، نرحب بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المكلف بوضع برنامج عمل، يكون قويا في جوهره ويتم تنفيذه تدريجياً بمرور الزمن.

ونحن نرى أن مؤتمر نزع السلاح ليس وحده الذي يفتقر إلى تحقيق التقدم. في الواقع، آلية الأمم المتحدة ككل لترع السلاح تعاني من الركود. وتعتقد ميانمار أن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح ستكون لديها السلطة والشرعية لإجراء مراجعة شاملة لأداء آلية نزع السلاح

وتتطوي على آثار خطيرة على حقوق الإنسان والإنسانية بسبب القتل العشوائي للمدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. وبصورة مماثلة، فإن الروبوتات الفتاكة الذاتية التشغيل التي تختار وتطلق النيران على أهداف مبرمجة سلفاً من دون أي تدخل بشري، تشكل تحدياً أساسياً لحماية المدنيين ولمفهوم تحديد المسؤولية. لذلك تدعو باكستان إلى وضع أعراف وقواعد وقوانين دولية لضمان عدم استخدام الطائرات المسييرة المسلحة إلا وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي الذي انعقد بنجاح في الشهر الماضي (انظر A/68/PV.11). إن المشاركة الرفيعة المستوى في مؤتمر القمة الذي تعقد الجمعية لأول مرة بشأن نزع السلاح للجمعية قد عزز من أولوية نزع السلاح النووي. كذلك، يعتبر الاجتماع الرفيع المستوى فريداً من حيث وضوح رسالته، أي أن أولوية المجتمع الدولي ما زالت تتمثل في البدء المبكر بالمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. إن التحديات الحالية والناشئة التي تقف في طريق تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح يتعين التصدي لها بصورة جماعية على أساس التعددية التعاونية. لذلك، ما انفكت باكستان تدعو إلى نشوء توافق عالمي جديد بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه. لقد أكد مجدداً رئيس وزراء باكستان في بيانه في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي ضرورة نشوء توافق جديد في الآراء بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ارتكازاً على الإنصاف والتوازن وضبط النفس والتعاون بين الدول. ونسلم بأن بناء توافق في الآراء سيكون مهمة صعبة، غير أننا نغتنم هذه الفرصة لنطرح بعض الأفكار التي نعتبرها جوهرية لتعزيز الأمن العالمي على نحو أوسع.

مضى عليها عقود وما زالت تستفحل في عدة مناطق من العالم، وبدأت تضطرم صراعات جديدة في مناطق أخرى.

إن المبدأ الأساسي المتمثل في المساواة في الأمن لجميع الدول وعدم الانتقاص منه تغطي عليه المصالح الأنانية الضيقة كعملية محصلتها صافي ربح طرف يساوي صافي خسارة الطرف الآخر. إن الطموحات في الهيمنة على العالم تأبى أن تتراجع أمام التوفيق والمصالحة والشراكة كنظام تعاوني متعدد الأقطاب يركز على قواعد. فتحقيق الأمن المطلق لدولة ما أو مجموعة من الدول لا يمكن أن يأتي على حساب انتقاص أمن الآخرين.

إن تلك التطورات إذا ما اقترنت بالاتجاه إلى منح إعفاءات واستثناءات من المبادئ المتأصلة منذ زمن بعيد، تشكل قوة ضغط وإجهاً شديدين على نظام تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. إن التطلعات والادعاءات لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية لا تماثلها تطبيقات عملية على أرض الواقع. علينا الاستمرار في مراقبة تطبيق المعايير المزدوجة والاستثناءات والتفريجات التي تقوم على مفهوم الأمن الضيق، والاعتبارات السياسية والتجارية.

وفي الوقت نفسه، يجري استحداث أنظمة أسلحة جديدة ووزعها واستخدامها. وتشمل تلك القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومنظومات الأسلحة الاستراتيجية غير النووية ذات القدرة التدميرية التي تضارع الأسلحة النووية، والطائرات المسييرة المسلحة والروبوتات الفتاكة الذاتية التشغيل. إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية جمعاء، لا يزال يتعرض لخطر زيادة آفاق التسلح. يتزايد استخدام تكنولوجيات الفضاء الإلكتروني لأغراض عدائية، بما في ذلك استخدامها في التجسس ومراقبة الدول الأخرى. فاستخدام الطائرات المسييرة المسلحة في أراضي دولة أخرى خارج منطقة الصراع يتناقض مع القانون الدولي. أنها مسألة تتحدى أمن وسيادة دولة ما،

الحائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عالمية وغير مشروطة وملزمة قانوناً. وبوصفنا دولة حائزة للأسلحة النووية روجنا مراراً وتكراراً لإبرام هذه المعاهدة.

يجب أن نطور اتفاقاً عالمياً وغير تمييزي للتصدي للشواغل الناشئة من استحداث ووزع وانتشار نظم القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي في حد ذاتها تزعزع الاستقرار، بينما تدور الشكوك حول مصداقيتها.

علينا أن نعزز النظام القانوني الدولي بغية منع عسكرة الفضاء الخارجي.

يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية، كخطوة واقعية نحو نزع السلاح، أن توقف أي إنتاج في المستقبل للمواد الانشطارية وأن تعمل على القضاء على جميع مخزونات المواد الانشطارية من خلال إبرام اتفاقية بشأن المواد الانشطارية.

يجب وقف تصنيع الطائرات المسييرة المسلحة واستخدام الروبوتات الفتاكة ذاتية التشغيل وإخضاعها إلى لوائح تنظيمية دولية. إلى جانب الجمعية العامة ولجنتها الأولى، فإن المؤتمر الاستعراضي للأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية المعنية بحظر وتقييد استخدام الأسلحة التقليدية المعينة يوفر أيضاً منتدى لمناقشة تلك المسائل.

إن المسائل الإقليمية التي تتصل بالجوانب النووية والقذائف تقتضي نهجاً يتجاوز الإطار التقليدي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونثق بأنه سيجري في إطار تعاوني بحث الخلاف الراهن المتعلقة بالقضايا النووية في بلدان تقع في الشرق الأوسط وفي شمال شرقي آسيا

وتؤيد باكستان وفاء جميع الدول بالالتزامات الدولية. كما أننا نؤيد الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفي إخلاء شبه الجزيرة

أولاً، عند وضعنا لنهج جديد، علينا أن نبدأ من نفس الفرضية الأساسية المتمثلة في الاعتراف بالمساواة بين الدول في الحق في الأمن. لقد اعتمدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح مبادئ الأمن المتساوي لجميع الدول في مجالي الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. ذلك شرط مسبق جوهري لإحراز تقدم في مجالات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ولا بد لنا من التطرق للحوافز التي تحمل الدول على حيافة الأسلحة للدفاع عن نفسها. وتشمل التهديدات المتصورة من قوات تقليدية متفوقة أو غير التقليدية، ووجود منازعات وصراعات مع المزيد من الدول القوية والتميز في تطبيق المعايير والقوانين الدولية.

يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تظهر التزاماً متجدداً بتحقيق نزع السلاح النووي في إطار زمني معقول. ومن دون ذلك الالتزام، ستظل الصفقة الكامنة في نظام عدم الانتشار تتآكل. إن الهدف النهائي يجب أن يتمثل في القضاء قضاء مبرماً على الأسلحة النووية في إطار نظام أمن جماعي متجدد الطاقة.

إن وضع نهج وغير تمييزي ويرتكز على معايير يجب أن ينشأ من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بموجب الضمانات الدولية المناسبة، وفقاً للالتزامات الدولية للدول. إن أوجه التقدم المحرزة في التكنولوجيا ونظام التفتيش المحسن للوكالة الدولية للطاقة الذرية مكّنت من تعزيز نظام التعاون في مجال التكنولوجيا النووية المقاوم للانتشار.

إلى أن يتم تحقيق نزع السلاح النووي، ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تحصل على ضمانات بأن لا تتعرض للخطر جراء استخدام الأسلحة النووية أو بالتهديد باستخدامها. يجب ترجمة الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول

الموضوعي للأسباب الكامنة وراء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، من المهم أولاً أن نعترف بالحقائق الأساسية التالية:

أولاً، إن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ ولكنه يؤدي مهامه في ظل الواقع السياسي السائد.

ولا يمكن التفاوض على أي معاهدة في المؤتمر، تضر بالمصالح الأمنية لأي من الدول الأعضاء فيه. وقاعدة توافق الآراء مصممة تحديداً لكفالة هذه النقطة.

ولا يمكن إلقاء اللوم في عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح على نظامه الداخلي، لأنه جرى التفاوض بنجاح على صكوك هامة مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ظل نفس النظام الداخلي.

فالمؤتمر ليس هيئة أنشئت للتفاوض حول بند واحد فقط على جدول أعمالها، ألا وهو، معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والمؤتمر لديه أيضاً ثلاث قضايا أساسية أخرى على جدول أعماله. وعلى الرغم من عدم وجود توافق في الآراء حول التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإنه لا يوجد أيضاً توافق في الآراء حول التفاوض بشأن أي من المسائل الأساسية الثلاث الأخرى - نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وغياب التوافق في الآراء بشأن تلك المسائل الثلاث لا يمكن أن يُعزى إلى موقف دولة واحدة فقط في مؤتمر نزع السلاح.

وقد ذكرت بعض الدول أنه يمكن معالجة شواغل باكستان خلال المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهي تتجاهل، بذلك، الحقيقة المزعجة بخصوص أسباب عدم إمكانية معالجة شواغلها بشأن المسائل الأساسية الثلاث الأخرى أيضاً بنفس الطريقة. وبموجب منطقها، فإن

الكورية من الأسلحة النووية. ولا يمكن تشجيع إيجاد حل لهاتين المسألتين إلا من خلال الحوار والمفاوضات.

وفي إطار تلك الصورة الكبيرة، هناك أيضاً حاجة ملحة إلى التفاوض على تخفيض متوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية. وكما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د إ-٢/١٠)، ينبغي إجراء تلك المفاوضات مع التشديد بصورة خاصة على الدول ذات الأهمية العسكرية. ولا بد من وقف الاتجاه الباعث على القلق المتمثل في تزايد أعداد الأسلحة التقليدية وزيادة تطويرها، وذلك بسبب علاقته السلبية باستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية.

وفي سياق معالجة أوجه التباين التقليدية، يجب أن نتقيد بمبدأ جوهرى آخر من مبادئ الدورة الاستثنائية الأولى، ألا وهو، أن اعتماد تدابير نزع السلاح ينبغي أن يتم بطريقة منصفة ومتوازنة لضمان حق كل دولة في الأمن ولكفالة عدم حصول دولة ما أو مجموعة من الدول على مزايا أكثر من غيرها في أي مرحلة.

ونرى أن اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة يمثل خطوة أولى نحو تنظيم تجارة ونقل الأسلحة التقليدية. غير أن التجارة والنقل ليسا سوى جزء واحد من الصورة الأكبر والتي يتعين في سياقها التصدي، عاجلاً وليس آجلاً، لعوامل على نفس القدر من الأهمية، تتمثل في الإنتاج المفرط والبيع وتحديد الأسلحة. ويمكن حقاً لهذا النهج الشامل وقف المعاناة البشرية ومنع نشوب الصراعات وتعزيز الأمن الدولي.

في البيانات التي أدلى بها خلال الأيام القليلة الماضية منذ بدء هذه الدورة، استمعنا إلى العبارات المتكررة للإعراب عن الأسف إزاء فشل آلية نزع السلاح. ويبدو أن نجاح آلية نزع السلاح لا يتم قياسه إلا بالشروع في مفاوضات لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ومن أجل التقييم

الاستراتيجية. وبالنسبة للمعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فسيجري تحديد موقف باكستان حيالها، طبقاً لمصالحها الأمنية الوطنية وأهداف الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا“.

إن التحديات التي تواجه جدول أعمال وآلية نزع السلاح على الصعيد الدولي لا تقتصر على مؤتمر نزع السلاح. فهئية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى تواجهان تحديات مماثلة. فلهئية لم تتمكن من صياغة وثيقة متفق عليها منذ أكثر من عقد ونصف العقد. والقرارات التي تتخذها اللجنة الأولى يجري اعتمادها بطريقة آلية تقريبا دون إحراز أي تقدم نحو تنفيذها. فلماذا نلوم مؤتمر نزع السلاح وحده على تقاعسه؟

ومن ثم، فإن الأمر يتطلب بذل جهود تنشيط شاملة. وثمة حاجة إلى اتفاق جديد للقرن الحادي والعشرين، يجسد الحقائق القائمة. وباكستان تعيد التأكيد على دعمها للدعوة التي طال أمدها من جانب حركة بلدان عدم الانحياز، التي تضم قرابة ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وينبغي أن تهدف الدورة إلى وضع نهج متكامل وكلي لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بطريقة متوازنة وغير تمييزية، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

وسيواصل وفد باكستان عرض آرائه بشأن بعض قضايا الساعة المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي بمزيد من التفصيل خلال المناقشة المواضيعية.

السيد جورججي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي، وأعضاء المكتب على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وبأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه بصورة كاملة لكم في الاضطلاع بمهمتكم طوال الدورة.

العناصر الخلافية المتعلقة بمسألة نزع السلاح النووي، على سبيل المثال، ما كان ينبغي ألا تحول دون بدء مفاوضات بشأن هذا البند الأهم على جدول الأعمال على مدار أكثر من ثلاثة عقود. غير أنه إذا كانت لديها شواغل أمنية مشروعة، فينبغي لها أن تعلن صراحة أسباب معارضتها لبدء المفاوضات بشأن المسائل الثلاث الأخرى الهامة بنفس المقدار، إن لم تكن أكثر أهمية، على جدول أعمال المؤتمر. وحقيقة أنها اختارت عدم القيام بذلك تثير تساؤلات جدية بشأن دوافعها ومدى التزامها بنزع السلاح النووي، لا بل وبعمل مؤتمر نزع السلاح نفسه.

ومن الواضح أن المشاكل التي تواجه المؤتمر ليست ذات طابع إجرائي أو تنظيمي. فتلك التحديات تتعلق بالبيئة السياسية الخارجية التي تسودها سياسات تمييزية في مجال التعاون النووي وازدواجية المعايير والانتقائية، والتي تسترشد بالنفوذ والسياسة. ومن ثم، فإن أي حل يُقدم لتنشيط مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يركز على الأسباب الجذرية، وليس على الأعراض. ولن يتسنى إحراز أي تقدم في المؤتمر إلا بمعالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول.

ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي تحظر فحسب إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا لا تكلف الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تملك بالفعل مخزونات هائلة من المواد الانشطارية، أي ثمن. وبالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإنها لا تنطوي على أي التزامات إضافية بخلاف تلك التي سبق وأن تعهدت بها. غير أنه بالنسبة لباكستان، فإن للمعاهدة تأثيرا مباشرا على أمننا القومي. وقد أعادت هيئة القيادة الوطنية في باكستان، برئاسة رئيس الوزراء في بيان صدر عقب اجتماعها في ٥ أيلول/سبتمبر، التأكيد على:

”ستواصل باكستان، مع تمسكها بموقفها المبدئي بشأن مختلف قضايا تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، معارضة أي ترتيب ضار بأمنها ومصالحها

بالغ الأهمية، وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلدي بالتشجيع إزاء إنشاء البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا، والتقدم المحرز حتى الآن. ونتطلع إلى الانتهاء منها، ضمن الإطار الزمني المتوقع.

يتميز هذا العام بحدوث تطورات إيجابية ومحمودة للغاية، في مجال الأسلحة التقليدية، أهمها الاعتماد التاريخي لمعاهدة تجارة الأسلحة. ومما يشجعنا حقيقة أنه بعد مرور أربعة أشهر على فتح باب التوقيع عليها، وقعت ١١٣ دولة عضوا عليها، وصدقت ٧ دول عليها. ويسرنا أن نرى من بين البلدان الموقعة على المعاهدة، بلدانا مستوردة /ومصدرة رئيسية للأسلحة التقليدية. وندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى التوقيع على المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة والتصديق عليها دون مزيد من التأخير، ونتطلع إلى دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. إن عالمية المعاهدة وتنفيذها السليم، أمران أساسيان، لبلوغ أهدافها ومقاصدها. لقد كانت ألبانيا من بين أوائل البلدان التي وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة، في ٣ حزيران/يونيه، وهي في المرحلة النهائية من التصديق عليها.

ويجب أن تظل الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، في صدارة جدول أعمالنا. وإذ ندرك بأن الطريق نحو القضاء التام على الأسلحة النووية طريق شاق، تدرك ألبانيا الخطوات مرحلية الرامية إلى خفض المخزونات النووية التي اتخذها الدول الحائزة الرئيسية نفسها خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن ترسانة الأسلحة النووية في العالم لا تزال واسعة، ولا يزال بلدي يتطلع إلى مواصلة تخفيضها في المستقبل.

وتعتقد ألبانيا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل حجر الزاوية في الإطار العالمي للسلم والأمن فيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، ستواصل ألبانيا دعم

وألبانيا تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.3). وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبدي الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إن ألبانيا هي أول بلد يدمر تماما مخزونات من العناصر الكيميائية بالكامل بموجب أحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، حيث أعلنت نفسها دولة خالية من الأسلحة الكيميائية.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على منحها جائزة نوبل للسلام، اعترافا بجهودها الرامية إلى القضاء على الأسلحة الكيميائية وتقديرا لدورها المحتمل "كأداة لحل الأزمة السورية". والجائزة لا تدعم فحسب رفض العالم لهذه الأسلحة الفتاكة والعشوائية، ولكنها تمثل أيضا إقرارا بأن واحدا من أبشع الصراعات يمكن أن يتوقف في نهاية المطاف وأن يتم، حسبما هو مأمول، التوصل إلى حل سلمي له.

وألبانيا تؤكد مجددا إدانتها بأشد العبارات للهجمات الكيميائية التي وقعت في ٢١ آب/أغسطس في سوريا. فاستخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول بأي حال من الأحوال.

لا مكان لهذا السلوك الشنيع، وينبغي ألا يكون له مكان في القرن الحادي والعشرين. يجب أن نتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع هذه الهجمات مرة أخرى وضمان تقديم مرتكبي هذه الاعتداءات المريعة إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، تؤيد ألبانيا بالكامل قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية وقدراتها. إن تنفيذهما السريع والكامل أمر

يساور وفد بلدي قلق عميق جراء الجمود المستمر منذ وقت طويل في مؤتمر نزع السلاح، والذي يحول بينه وبين أداء دوره باعتباره المحفل التفاوضي العالمي فيما يخص المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح. إن هذا الطريق المسدود أمر غير مقبول. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل والشروع في إجراء مفاوضات موضوعية فيما يخص جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح. وتؤكد ألبانيا من جديد دعمها لتوسيع عضوية المؤتمر وتعيين منسق خاص للأمين العام في هذا الصدد. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأنه يتعين ألا تدخر البلدان أي جهد في سبيل إيجاد السبل الكفيلة بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ولا يزال التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على النحو المتوخى في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ وخطة العمل حسب التكاليف الصادر في الوثيقة CD/1299، أمراً لا بد منه في جدول أعمال نزع السلاح النووي. ومن شأن هذه المعاهدة، تكملة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى التوصيات الصادرة عن فريق الخبراء الحكوميين، الذي سيجتمع بشأن هذه المسألة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، على النحو المنصوص عليه بموجب القرار ٥٣/٦٧.

وفي الختام، أود التأكيد مجدداً على اقتناع ألبانيا والتزامها بالقيام بدور نشط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والرامية إلى تنشيط آلية نزع السلاح وتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، بغية الاقتراب من الهدف المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمناً لنا جميعاً، وخال من تهديد الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى العمل عن كثب معكم، سيدي، ومع الوفود الأخرى من أجل الإدارة الناجحة لأعمال دورة اللجنة الأولى هذه. السيدة بيرسيبال

تنفيذ متوازن وحقيقي وتطوعي لخطة العمل المتفق عليها خلال المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٠، ولا تزال تأمل في زيادة تعزيزها خلال المؤتمر الاستعراضي القادم، المقرر عقده في عام ٢٠١٥.

كما يجب أن نسلم بتزايد الوعي بين البلدان بمسألة الآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية. ويعزى ذلك القلق إلى الأثر القوي الواسع النطاق والذي لا يمكن التحكم فيه لهذه الأسلحة، والطبيعة العشوائية لتدميرها. وكانت ألبانيا من بين ١٢٨ وفداً، شاركت في المؤتمر الدولي المستند إلى الحقائق الذي عقدته حكومة النرويج خلال شهر آذار/مارس هذا العام، والذي أتاح لنا الحصول على فهم أفضل وأعمق لهذه المسألة.

ولا يزال التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يمثل إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام والأمن في العالم. ويعد توقيع جميع الدول التي لم توقع و/أو تصدق على المعاهدة بعد وتصديقها عليها، وخاصة دول المرفق ٢ المتبقية، مهماً للغاية، ومن شأنه أن يشكل إسهاماً قيماً في تحقيق الأمن العالمي.

وفي هذه الأثناء، ينبغي لتلك البلدان أن تمتنع عن إجراء تجارب نووية، وينبغي لها الالتزام بأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعد نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أساسياً لنظام عدم الانتشار. ويشكل صك الوكالة الخاص بالتحقق، أداة هامة للغاية من أجل الحفاظ على السلام والأمن في العالم ومكافحة الإرهاب النووي. ويربط ألبانيا اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت وصدقت على البروتوكول الإضافي. ويحدونا الأمل في أن تقوم جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع أو التصديق على البروتوكول الإضافي، بذلك في أقرب وقت ممكن.

وتجعل كل من العواقب الإنسانية لانفجار محتمل للأسلحة النووية، واستخدام الأسلحة الكيميائية في الآونة الأخيرة، وتهديد الاستخدام المحتمل للأسلحة البيولوجية، ووجود الأسلحة التقليدية واستخدامها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هذا السباق مع الزمن، أكثر مأساوية وأكثر أهمية، وهو سباق مفيد لحقوق الإنسان ولإحلال السلام وتحقيق الأمن الدولي.

وهذا هو السبب الذي جعل الأرجنتين اليوم، كما كان عليه الحال في الماضي، تقترح أن نعمل معا، حتى نكون قادرين في الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة على بلوغ عالمية جميع الصكوك القانونية القائمة، فيما يخص نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف المتوخى تحقيقه خلال النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نضع الأساس للأمن المضمون المتبادل، وليس للدمار.

إن الأرجنتين تكرر التأكيد على أن تحقيق الانضمام العالمي إلى الصكوك المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، لا يشكل فقط طموحا مشروعا بالنسبة لنا جميعا، بل يتعين أن يشكل هدفا للمجتمع الدولي بأسره. إننا ندرك فجوة الثقة التي نراها في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ومع ذلك، وبالنظر إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد خلال عام ٢٠١٥، يجب علينا أن نمضي قدما ونفي بالالتزامات التي جرى التعهد بها منذ عام ١٩٩٥، عندما حصلنا على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبدون شروط، فضلا عن المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة.

إن الماضي قدما بتلك الالتزامات هو الذي يتيح عدم المساس بمصادقية المعاهدة وشرعيتها على نحو لا يمكن إصلاحه. والأكثر أهمية، أن ذلك سيتيح التقييد بدقة وأمانة

(الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): اسمحو لي أولا أن أعرب لكم، سيدي، عن تهنئة وفد بلدي على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

وهذه فرصة مثالية لي لأشكر سفير إندونيسيا، السيد ديسرا بيركاي، على أدائه خلال الدورة السابقة. فقد وجهت قدراته ومساره وخبرته الدبلوماسية الواسعة بنجاح أعمالنا. وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية للأمين العام المعنية بشؤون نزع السلاح السيدة أنجيلا كين، على إحاطتها الإعلامية، وكذلك فرجينيا غامبا. كما أود أن أنقل إلى السيدة أنجيلا كين وفريقها بالكامل، ثقة واحترام وفد بلدي، أيضا كعضو غير دائم في مجلس الأمن.

كما يؤيد وفد الأرجنتين تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوبا، السفير ريس رودريغيث، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/68/PV.9) ومع ذلك، نود، بإيجاز شديد، أن ندلي ببضع نقاط للمناقشة.

سنحتفل خلال عام ٢٠١٥، بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي هي منظمة انبثقت عن العزم على تحرير العالم من ويلات الحروب.

رغم أننا شهدنا تحقيق تقدم كبير خلال كل تلك السنوات، لا يزال يتعين على المجتمع الدولي بذل جهود جديدة، تنسجم بدقة مع المبادئ التي نساندها هنا، فضلا عن السياسات التي ننفذها في كل دولة من دولنا، وفي مختلف مناطق العالم. وبعد مرور ثلاث عشرة سنة على بداية القرن الحادي والعشرين، نلاحظ بقلق عدم تمكننا بعد من التخلي عن أسلحة الدمار الشامل، التي تشكل تهديدا وجوديا فريدا للبشرية وتهديدا أخلاقيا واستراتيجيا للمنظمة.

١٣٣ تصديقا في زمن قياسي، وجود حاجة لدى الأغلبية الساحقة من البلدان، إلى إبرام صك، من شأنه تحسين الرقابة على تجارة الأسلحة، وحماية مواطنيها من الآثار المترتبة عن تحويل مسار تلك الأسلحة. وينظم هذا الصك الملزم قانونا للمرة الأولى، نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي، ويضع معايير مشتركة لجميع الدول، ويوفر الشفافية والقدرة على التوقع، وبالتالي يسهم بشكل كبير في بناء الثقة.

وتمت أيضا المحافظة على حق الدول في الدفاع عن النفس. وينبغي أن نشير أيضا إلى إسهام المعاهدة في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إن الأرجنتين تنتظر التعجيل ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، مما يكفل التصدي على نحو فعال للآثار الخطيرة للاتجار غير المشروع والاتجار غير المنظم، على العديد من الناس والعديد من الدول، والسلم والأمن الدوليين.

وترحب الأرجنتين أيضا باعتماد مجلس الأمن لأول قرار بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) الذي يشمل الهدف الذي شجعت الأرجنتين خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٦. ونعلم أن تلك التجارة غير المشروعة تشمل ٦٥٠ مليون قطعة سلاح صغير وخفيف في العالم. إن ١ ٥٠٠ شخص يموتون يوميا نتيجة أعمال العنف المسلح. وتستخدم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ٦٠ في المائة من حالات انتهاك حقوق الإنسان.

وفي الختام، فإننا نقر بأن حظر الأسلحة ليس غاية في حد ذاته. ولكن الامتثال التام له، ليس فقط من قبل البلدان الخاضعة له، بل أيضا من جانب بقية الأعضاء، ولا سيما البلدان المنتجة والمصدرة للأسلحة، هو أحد العوامل التي تسهم في الحد من توافر الأسلحة، فضلا عن الحد من التزاعات.

بنص المعاهدة، وتنفيذ أركانها الثلاثة، وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار والتعاون، مع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا، في آن واحد وبشكل متوازن.

ويمكن ملاحظة الالتزام النشط للأرجنتين بترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، من خلال تصديقنا على جميع الصكوك القانونية ونظم الرقابة القائمة في هذا المجال، وكذلك من خلال إنشائنا بالتعاون مع البرازيل، للوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، التي أصبحت منذ أكثر عقدين من الزمن واقعا جديدا في هذا المجال، ومثالا مثيرا للاهتمام يمكن النظر في تطبيقه في أجزاء أخرى من العالم.

ويتعين أن نشير أيضا إلى الواقع الإيجابي المتمثل في تعاون سوريا مؤخرا بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وندعو إلى امتثال ذلك البلد على نحو سريع وصادق لتلك الاتفاقية. ونأمل أيضا أن تحذو البلدان الأخرى في المنطقة، التي لم تنضم بعد إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حذو سوريا وتنضم إليها، وبهذه الطريقة يمكننا أن نتحرك في اتجاه جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ولا ينبغي للرعب الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي يمثل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، أن يحجب الحاجة إلى أن نتذكر أن أكثر من ٩٩,٩ في المائة من الضحايا في سوريا، كانوا ضحايا لاستخدام الأسلحة التقليدية، وبالتالي يجب على مجلس الأمن والمنظمة حظر تزويد أطراف الصراع بالأسلحة التقليدية، كما اقترح بلدنا في شهر كانون الثاني/يناير وفقا لإقرار الأمين العام.

ونحن سعداء باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، في نيسان/أبريل الماضي. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم ترق إلى مستوى توقعات بعض الوفود، فإنه لا يمكن إنكار إظهار أكثر من

والدوليين. بل يتحقق الأمن للجميع في التعايش السلمي والحوار والاحترام المتبادل.

يشكل وجود أسلحة الدمار الشامل خطورة شديدة تهدد مستقبل العالم. إن الأمن الجماعي يعني التخلي عن الانتشار والالتزام بترع السلاح؛ وعدم القيام بذلك من شأنه أن يزيد من احتمالات أن يصبح حصول جهات فاعلة من غير الدول على هذه الأسلحة أمراً واقعاً. وتتطلب منا العواقب التي لا رجعة فيها المترتبة على البيئة والحياة البشرية من جراء استخدام الأسلحة النووية أن نحرز تقدماً حقيقياً نحو حظر هذه الأسلحة، باعتبارها الوحيدة من بين أسلحة الدمار الشامل التي لا تخضع للحظر على الصعيد العالمي.

ولذلك السبب فقد أسعدنا أن نشهد في أيلول/سبتمبر انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11). ونرحب بما أعرب عنه خلال الاجتماع من دعم لترع السلاح النووي، ونكرر التأكيد على أهمية الاقتراحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز. وتتفق جميع البلدان الملتزمة بتعزيز تعددية الأطراف والتمسك بالقانون الدولي على أهمية التنفيذ الفعال لجميع أحكام المعاهدات الدولية المعنية بترع السلاح وعدم الانتشار من أجل عالم ينعم فيه الجميع بالسلام والأمن.

وفي هذا الصدد، فإن من واجبنا المشترك أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال تمثل حجر الزاوية للنظام العالمي لترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وللاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومما لا شك فيه أن انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم الانتشار مهمٌ بمقدار أهمية خدمة المعاهدة للمساعي المشتركة الرامية إلى تحقيق الأمن الجماعي. ويشدد المغرب على أهمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرام جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط، بما في

أود أن أشدد مرة أخرى على التزام الأرجنتين فيما يخص أعمال اللجنة. وآمل أن تكون هذه الدورة ناجحة في ظل رئاستكم. ويمكنكم من أجل ذلك، التعويل على تعاون وفد بلدي الكامل. لقد حان الوقت لكي نستمع إلى بعضنا البعض، لنتمكن من العمل بشكل مثمر، وآمل أن يحظى المتكلم القادم ربما بالمزيد من الصمت في القاعة.

السيد الأميني (المغرب): في البداية أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة، وبطبيعة الحال يمكنكم الاعتماد على تعاون الوفد المغربي وتتوجه بالتهنئة أيضاً لباقي أعضاء المكتب على انتخابهم.

لقد استمعنا بعد ظهر اليوم للكلمة الهامة التي ألقته السيدة أنغيلا كين، بخصوص متابعة قرارات اللجنة الأولى ونعتقد أن الكلمة تضمنت أشياء هامة جداً تضاف إلى ما سبق واستمعنا إليه بشأن هذا الموضوع، من طرف الأمانة العامة. إننا نقترح عليكم التفكير في إمكانية عقد اجتماع خاص للجنة الأولى، يكون اجتماعاً غير رسمي ربما للتداول بخصوص هذا الموضوع، إلى جانب موضوع سبق وأن طرح يتعلق بأساليب عمل اللجنة الأولى وكيف نجعلها أكثر فعالية. سأقرأ مقتطفات فقط من كلمة المغرب، إذ أن النص الكامل سيكون متاحاً للوفود على موقع اللجنة.

(استأنف بالفرنسية)

تجري مناقشاتنا في سياق دولي يتسم بإحراز التقدم في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، وبالرغبة في زيادة تعزيز التعاون الدولي لإيجاد الحلول الملائمة للتحديات العالمية، وهو ما يتناقض مع الوتيرة البطيئة للتقدم في مجال نزع السلاح النووي. ونحن مقتنعون بأن الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل لا تضمن لا الأمن ولا الاستقرار الإقليميين

الدولية، احتراماً صارماً ينتظم العالم كله. يجب أن تحترم جميع الدول الالتزامات التي تعهدت بها طواعيةً. ويدعم المغرب الدور المحوري الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، ويدعو إلى تعزيز قدراتها المالية والبشرية. ويرحب المغرب بانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي الذي تنظمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبيانه الختامي.

بيد أن تحسين هذه المعايير، في إطار التكيف مع التحديات العالمية، لا يمكن أن يصبح عقبة في طريق التنمية أو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعلق المملكة المغربية أهمية خاصة على تبادل المعلومات والخبرات، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال الأمن النووي، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والمواد النووية.

وفي هذا الصدد، تشارك المملكة في عدد من المبادرات الدولية، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي. ويمكن للدراسة والخبرات التي يجري تبادلها في إطار هذه المبادرات الدولية أن تعزز العمل المتعدد الأطراف في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية والأمن النووي. وتحقيقاً لهذه الغاية، قام المغرب بتنظيم العديد من اللقاءات مع شركائه الدوليين، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. علاوة على ذلك، يستضيف المغرب منذ عام ٢٠١١ مركزاً للتدريب العالي في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في الرباط للبلدان الأفريقية المطلّة على المحيط الأطلسي.

يشكل التداول المنفلت والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى ما تسبب فيه من معاناة وكوارث إنسانية، تحدياً حقيقياً لاستقرار الدول وأمنها وتنميتها، خاصة في أفريقيا. ويرى المغرب أن التعاون الإقليمي

ذلك إسرائيل، لاتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أن من الضروري المسارعة إلى عقد مؤتمر دولي معني بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

إن المغرب مقتنع اقتناعاً عميقاً بأن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب أن تتسم آليات الأمم المتحدة المعنية بترع السلاح بالفعالية، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. ويعتمد تعزيز فعالية هذه الآليات على الإرادة السياسية للدول واحترام الواجبات والالتزامات. ونحن نوافق على أن المشاكل في مؤتمر نزع السلاح هي في الواقع ذات طابع سياسي. وندعو إلى التحلي بالمرونة من أجل تمكين المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل متوازن سوف يتيح له الاضطلاع بدوره الكامل باعتباره المحفل التفاوضي لترع السلاح. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد للنظر، بروح بناءة، في أي مشروع القرار أو مبادرة يمكن أن تضخ حياة جديدة في آليات نزع السلاح بالأمم المتحدة، بما في ذلك إنهاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، يظل المغرب ملتزماً التزاماً راسخاً بسلامة مؤتمر نزع السلاح وولايته.

ويعرب المغرب عن استيائه من التأخير في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويكرر مناشدته جميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة أن تفعل ذلك. قام المغرب، إلى جانب فرنسا، بتنسيق جهود دولية في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ بغية تيسير بدء نفاذ المعاهدة، وتشجعنا التصديقات الجديدة في غينيا وتشاد والعراق. ويحدونا الأمل في أن تحقق هذه الدينامية الهدف المنشود المتمثل في إقناع بلدان المرفق ٢ بالتصديق على المعاهدة وذلك لجعل حظر التفجيرات النووية لا رجعة فيه وشفافاً ويمكن التحقق منه.

من الأهمية بمكان أن تحترم واجبات عدم الانتشار، ومعايير السلامة، وتدابير الأمن النووي التي وضعتها المنظمات

الذي يضطلع به المجتمع المدني، وسوف نستمر في الاعتماد على مشاركته في دعم الجهود الإقليمية والوطنية والحفاظ على سلامة معاهدة تجارة الأسلحة وحمايتها من الإساءة والاستغلال السياسي.

إن عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن في صميم اهتمامات المجتمع الدولي. والتحديات العديدة التي أمامنا تتطلب منا إظهار الإرادة السياسية وحشد جهودنا للوفاء بالتزامنا نحو التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فالسلام من خلال نزع السلاح خير مشترك للبشرية. وينبغي أن لا ندخر أي جهد لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، عالم لا يُقدم فيه سباق التسلح على مكافحة الفقر والأوبئة وتدهور البيئة.

الرئيس: أرجو من جميع الوفود إذا كان لا بد لهم من إجراء أي مشاورات أو محادثات القيام بذلك خارج القاعة.

السيد أندانجي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني أن أراكم تترأسون هذه الدورة للجنة الأولى. وأؤكد دعم وفدي الكامل لكم في مهمتكم الشاقة هذه.

تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلنا نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، وإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3).

ما من شيء يبعث على البهجة والسرور في ما يتعلق بترع السلاح النووي والأمن على الصعيد الدولي، باستثناء عقد المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي انعقد في أوصلو في آذار/مارس، وهو موضوع سوف أتطرق إليه في وقت لاحق. وكما ذكرت كينيا في المناقشة العامة في العام الماضي، فإن حالة الجمود التي تكتنف مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح مسألة تبعث على القلق البالغ لدى الأغلبية العظمى من الدول غير الحائزة

ودون الإقليمي وسيلة ضرورية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الحالة المندرة بالخطر في منطقة الساحل والصحراء، الناجمة عن الزيادة في التجارة غير المشروعة بشتى أنواع الأسلحة وتداولها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، فضلاً عن الصلات القائمة بين الاتجار بالأسلحة والجماعات الإرهابية، تفرض توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين دول المنطقة على أساس نهج يشمل الجميع. وبالتالي فإن المغرب يؤيد بقوة برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، تأييده للصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

ويرحب المغرب باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي كرر فيه، في جملة أمور، دعمه للصكوك والعمليات الدولية التي تسهم في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومن نفس المنطلق، كان المغرب مشاركا نشطاً في إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، ولذا فإنه قد رحب باعتماد الجمعية العامة للمعاهدة في ٢ نيسان/أبريل. الهدف الأساسي من هذا الصك هو تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وسوف يساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين ومكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ما فتئنا مقتنعين بأنه إذا ما أردنا لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تحقق أهدافها، لا بد لنا من ضمان التنفيذ الشفاف والمنصف لها، مع التركيز بشكل خاص على التعاون والمساعدة وبناء القدرات. نغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لنشيد بالدور الحيوي

إن الانتشار مستمر ونزع السلاح غير متوقع. وقد تم تجاهل الأركان الثلاثة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبصورة متزايدة، تمنح السياسات أولوية للاستخدام الاستباقي للأسلحة النووية ضد الدول غير النووية. فهي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العالمية للتحالفات العسكرية. ونذكر أن تطوير منظومة للدفاع الفضائي أولوية رئيسية للصناعة العسكرية الآن. وإزاء تلك الخلفية ووتيرة سير الأحداث، من الواضح أن الجهود التي نبذلها في التقدم نحو الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي الجماعي آخذة في الانحسار.

لقد مضى ١٦ عاماً على إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدداً من الدول لم يصادق عليها. إن الأحداث الأخيرة في سوريا أبرزت حتمية انضمام الدول المتبقية إلى هذه الاتفاقية. وترحب كينيا بانضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ومن سوء الطالع أن وسائل الإعلام بالغت بدرجة كبيرة في إعطاء انطباع خاطئ مفاده أن سوريا البلد الوحيد الحائز لهذه الأسلحة، وأنها تشكل خطراً على العالم أجمع. إن ما يراه وفدي مبعث قلق لدينا جميعاً هو تركيز انتباه الجماهير على مسألة بمفردها من أجل استبعاد كل شيء آخر. وقد أشار البعض مؤخراً إلى هذه العملية بوصفها عملية تحويل انتباه شامل.

ترحب كينيا بانعقاد المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عُقد في أوصلو في آذار/مارس. لقد كان حدثاً هاماً، لا سيما أنه أخذ في الحسبان آلية نزع السلاح التي يستبد بها الجمود فعلياً، وترى كينيا أن العالم يجب أن يكون خالياً من الأسلحة النووية. فالعواقب الإنسانية لأي تفجير لأسلحة نووية سيكون كارثياً. ولا يمكن تصور الآثار الفورية والطويلة الأجل على حد سواء. ولا يوجد بلد بمفرده، أو

للأسلحة النووية، وأعتقد أنها مسألة تبعث أيضاً على قلق جميع الذين يقدر الأمن البشري في العالم.

ما زلنا مقتنعين، وأكرر ذلك مرة أخرى، بأن عدم التحرك صوب نزع السلاح النووي متأصل في البيئة الخارجية لمؤتمر نزع السلاح. ونذكر أنها مسألة تقض مضاجع الذين يفضلون بصورة اعتيادية الالتفاف على المسائل الموضوعية خارج مؤتمر نزع السلاح، مما يحول دون اعتماد وتنفيذ برنامج العمل بدلاً من التصدي لتلك المسائل مباشرة ولُب المسألة، أن هناك من يريدون دائماً الهيمنة على الأمن القومي، إلى حد يستبعدون فيه مصالح وشواغل الآخرين. هذه السياسات لا تكفل حل المسائل المتعلقة بترع السلاح النووي. إن وفدي ليس متفائلاً جداً. إذ لا تتوقع عما قريب أن يتغير الوضع الراهن.

خلال السنوات الثلاث الماضية، صدرت العديد من البيانات الإعلانية الرفيعة المستوى المعنية بعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. واعتمد مجلس الأمن قرارات بالإجماع بشأن بعض هذه المسائل. وعلى الرغم من ذلك، فعندما يتعلق الأمر بالتنفيذ العملي، يتبين بأن هذه البيانات والقرارات وهمية ومشلولة الحركة. ويبدو أن هناك من يرغبون في الإبقاء على ما لديهم من مجموعات من القواعد الخاصة بهم خارج المعايير الدولية.

ويدور الكلام الطنان عن الأسلحة النووية والتعهدات بترع السلاح العام والكامل باتساق مع استحداث أكثر الأنواع تقدماً من الأسلحة النووية، والكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وهذه الأسلحة الجديدة هي أكثر تقدماً وأقوى وأخطر من أي وقت سابق على الإطلاق. ويتم وزعها باستمرار على الصعيد العالمي وتشكل تهديداً للبشرية. فهي قادرة على قتل الآلاف من الناس أكثر مما قُتل من الناس بالهجوم بالأسلحة الكيميائية في سوريا.

وترحب كينيا، بوصفها أحد المشاركين في صياغة معاهدة تجارة الأسلحة، باعتماد الجمعية العامة للمعاهدة بأغلبية كاسحة في ٢ نيسان/أبريل. ويأتي ذلك في وقت مناسب جداً، حيث أظهرت بيانات جديدة بشأن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي نشرها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام في نيسان/أبريل أن حجم عمليات نقل الأسلحة على الصعيد العالمي زاد خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١ بنسبة ٢٤ في المائة عما كان عليه خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أن كينيا لم توقع المعاهدة، يسري أن أفيد بأن المشاورات الداخلية للشروع في التوقيع قد بلغت مرحلة متقدمة، بما يتفق مع أحكامنا الدستورية الجديدة.

وأخيراً، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجسد المشاكل التي نواجهها ليس في كينيا فحسب ولكن أيضاً في منطقتنا. وأدت عمليات نقل هذه الأسلحة إلى وقوع أسلحة غير مشروعة في أيدي جماعات متشددة، مثل تنظيم القاعدة وحركة الشباب. وقد أعلنت الأخيرة مسؤوليتها عن الحصار الإرهابي الذي حدث في مركز "ويستغيت" التجاري في نيروبي في أواخر الشهر الماضي. ونعتقد أن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ينبغي أن يؤدي دوراً مركزياً في تنفيذ تدابير عملية لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الأعضاء دون استثناء على استمرار تضامنهم معنا وعلى رسائل الدعم التي بعثوا بها في أعقاب الهجوم الإرهابي.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن انضم إلى المتكلمين السابقين في هنتنكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونيه بصورة كاملة فيما توجهون مداولتنا إلى نتيجة ناجحة. وأود

حتى مجموعة من البلدان، قادرة على الاستجابة لأي حادث من هذا القبيل.

ويذكر الأعضاء جميعاً أن التلوث الناجم عن قصور واحد في مفاعل تشيرنوبيل أدى إلى انتشار التلوث إلى جميع بقاع أوروبا. فبعد ٢٧ عاماً من الحادث، لا تزال الجهود مستمرة للسيطرة على الانبعاثات الفتاكة. ومؤخراً في فوكوشيما، ما زالت الالتهابات الثلاثة في المحاور الرئيسية للمفاعل تؤدي إلى انبعاث المواد المشعة لمدة عامين. ووفقاً لرأي الخبراء، لا يعرف أحد كيفية وقف هذا الانبعاث. ولا أحد منا يعرف ما كان سيحدث لطوكيو لو هبت الرياح في الاتجاه الآخر. إن حضور ١٢٧ دولة، ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يبرز اهتمامات وشواغل المجتمع الدولي بشأن الخطر الداهم الذي تشكله الأسلحة النووية. وكينيا مقتنعة بأن الوقت قد حان لكي تنظر الدول في فرض حظر قانوني على الأسلحة النووية، حتى لو رفضت الدول الحائزة للأسلحة النووية المشاركة فيه.

تعتقد كينيا أن أكبر مشكلة تتمثل في الكيفية التي نفكر فيها جميعاً بوصفنا بشراً. وسوف يكون من الضروري تثقيف الجماهير بحيث يكون لديها وعي تام بشأن حقيقة الأسلحة النووية. وما دمنا مستمرين في ممارسة المنطق الأوروبي المخادع، فرمما سينتهي بنا المطاف إلى تدمير أنفسنا إلى درجة الانقراض. لقد وصف ألبرت أينشتاين حالتنا الذهنية الراهنة خير وصف عندما قال:

"إن التحرر من الذرة قد غير كل شيء باستثناء أنماط تفكيرنا وبالتالي نجرف صوب كارثة لا مثيل لها."

يتوق وفدي إلى عقد المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في بداية العام القادم في المكسيك.

الدولي، كما تؤكد الوعي بأن مشاكل الأمن الإقليمي ليست ذات بعد واحد بل متعددة الأوجه.

وبالنظر إلى هذا التعقيد، لن يكون إنشاء آلية الهدف منها تمكين جميع الأطراف الإقليمية من التعامل مع المشاكل العديدة التي نواجهها في المنطقة بالمهمة اليسيرة. ونحن بحاجة إلى بنية تحتية للسلام والتعايش والاعتراف المتبادل، والتي ستكون بمثابة نواة حيوية لأي تدابير لتحديد الأسلحة في المنطقة. ومع ذلك، وفي ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية وعلى الرغم من الحقائق الإقليمية الصعبة، فقد وقعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، وهي طرف في جهود أخرى متعددة الأطراف ترمي إلى تعزيز عدم الانتشار والأمن الإقليمي والنظم القائمة للرقابة على الصادرات.

وفي الشرق الأوسط، فإن المسألة ليست مجرد الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات؛ بل إنها أيضا مسألة امتثال للمعاهدات. وليس من قبيل المصادفة أن أربعة من بين الانتهاكات الخمسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حدثت في الشرق الأوسط - في العراق في عهد صدام حسين وفي ليبيا في عهد القذافي وفي سوريا وإيران اليوم، فيما تنطوي الحالة الخامسة، ألا وهي حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على تورط شديد في الانتشار النووي وانتشار القذائف إلى الشرق الأوسط.

والأنشطة النووية لإيران وسوريا لا تزال قيد التحقيق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويواصل البلدان رفض التعاون ويضعان كل العقبات والصعوبات الممكنة أمام الوكالة. ولم تكشف سوريا بعد عن مكان الوقود النووي الموجه إلى المفاعل النووي الذي بنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في موقع دير الزور والذي لا يزال الغموض يكتنف مكان وجوده في سوريا. وتواصل إيران تجاهل ستة قرارات

أن تؤكد لكم تعاون وفد بلدي إلى أقصى حد في الأيام والأسابيع المقبلة.

إن إسرائيل تسترشد دائما في وجهات نظرها وسياساتها في مجال تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي بنهج عملي وواقعي. وينبع ذلك من الاعتقاد بأن جميع الشواغل الأمنية لدول المنطقة ينبغي أخذها بعين الاعتبار ومعالجتها في داخل السياق الإقليمي. وهذا الواقع المثير للقلق في الشرق الأوسط يقتضي اعتماد نهج عملي تدريجي، يراعي الهدف النهائي المتمثل في إحلال الاستقرار وإقامة علاقات سلمية وتحقيق المصالحة بين جميع دول المنطقة.

وهذه العملية تدريجية بطابعها. ويمكن أن تبدأ واقعا بترتيبات متواضعة لتدابير بناء الثقة والأمن من أجل بناء الثقة الضرورية لبذل مساع أكثر طموحا لتحقيق الأمن التعاوني. فلا يمكن تنفيذ تدابير فعالة لتحديد الأسلحة واستدامتها إلا في منطقة لا تشكل فيها الحروب والصراعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحريض مظهرا من مظاهر الحياة اليومية. ومما يؤسف له أن هذه الأمور لا تزال من سمات الحياة اليومية في المنطقة.

والشرق الأوسط يواجه بعضا من أصعب التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فالمنطقة تمر بتغيرات تحويلية هامة وتاريخية. ومما يظهر استمرار هشاشة المنطقة وعدم استقرارها الاضطرابات الحالية في العالم العربي واستمرار عدم الاستقرار في العديد من دول المنطقة واستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري ضد شعبه. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت الأسلحة التقليدية خلال العامين الماضيين في مقتل ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص في الصراع الدائر في سوريا. ووحشية النظام السوري تستدعي أشد عبارات الإدانة من قبل جميع أعضاء المجتمع

رؤية مشتركة لجعل الشرق الأوسط أكثر أمنا وسلاما وخاليا من الصراعات والحروب وأسلحة الدمار الشامل.

وانطلاقا من هذه الروح، شاركت إسرائيل بشكل إيجابي في تموز/يوليه ٢٠١١ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في حلقات دراسية للاتحاد الأوروبي عُقدت في بروكسل من أجل تعزيز بناء الثقة لدعم عملية ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. كما شاركت إسرائيل في منتدى المدير العام لوكالة الطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والذي أتاح للمشاركين من الشرق الأوسط وغيرهم من الأطراف المهتمة بالأمر الفرصة للتعلم من تجارب المناطق الأخرى، بما في ذلك في مجال بناء الثقة في ما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونبتت مشاركتنا من إيماننا بأن الحوار الحقيقي والواسع النطاق بين الدول الأطراف في المنطقة هو السبيل الوحيد الممكن للمضي بنا نحو هيككل أكثر استقرارا للأمن الإقليمي.

وأود أن أبلغ اللجنة الأولى بأن إسرائيل أحرزت على مدى العامين الماضيين العديد من المناقشات المطولة مع السفير لايفاف، وكيل وزارة الخارجية الفنلندية، ومع العديد من الممثلين الآخرين للبلدان ذات الصلة. وعرضنا بمزيد من التفصيل آراءنا ومواقفنا بشأن التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي في المنطقة.

أظهرت إسرائيل التزاما إيجابيا بالمشاركة في المشاورات المباشرة مع جيراننا العرب على أساس مبدأ التوافق. وإذا لم يجر إحراز أي تقدم حتى الآن، فإن ذلك لا يرجع لعدم بذل جهود من جانبنا، ولكن لأن شركاءنا العرب لم يبذلوا أي جهد للتعامل مع إسرائيل مباشرة بشأن هذه المسألة، والسعي إلى إيجاد نهج توافقي. والآن، يتعين على جيراننا العرب أن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في التعاون أو المواجهة الإقليمية.

ملزمة لمجلس الأمن وتمتنع عن التعاون مع الوكالة في معالجة المسائل المتصلة بالأنشطة في المجال النووي العسكري.

ومما يؤسف له أن إسرائيل لا تتمتع بالسلام مع المنطقة بأسرها؛ ونعتقد في بعض الأحيان أن وجودنا في حد ذاته محل شك. وترفض بلدان في المنطقة، مثل إيران وسوريا، ومنظمات إرهابية مثل حماس وحزب الله حق إسرائيل في الوجود وتواصل تكديس كميات كبيرة من الصواريخ والقذائف التي تشكل تهديدات رئيسية لأمن إسرائيل. ويجب سحب هذه التهديدات أو تحييدها لكي تشعر إسرائيل بأن أمنها القومي يخضع للحماية الكافية.

وليس هناك حوار إقليمي استراتيجي بين الدول في الشرق الأوسط، كما لا يوجد منتدى لوضع تدابير لبناء الثقة يمكن أن تترع فتيل التوترات وتعزز الثقة بين دول المنطقة. ومن شأن وجود منتدى إقليمي من هذا القبيل أن يمكن من إجراء اتصالات مباشرة بين دول المنطقة بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر على الأمن والاستقرار الإقليميين. وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، أتاحت المحادثات بشأن تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط منتدى ملائما لتعزيز الثقة ومعالجة المسائل والتحديات الأمنية في المنطقة. ولا وجود لهذه الآلية اليوم. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان في الشرق الأوسط تواجه تهديدات مشتركة، لا توجد قناة مباشرة للنقاش المباشر بين دول المنطقة.

وثمة فجوة مفاهيمية موجودة بين دول المنطقة بشأن المفاهيم الأمنية الاستراتيجية الأساسية. ونعتقد أنه ينبغي لبلدان الشرق الأوسط أن تحاول سد هذه الفجوة من خلال الحوار المباشر والتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء. ويمكن أن يبعث إجراء حوار مباشر متعدد الأطراف برسالة قوية مفادها أن الشركاء الإقليميين قادرون على العمل معا من أجل وضع

الدولي ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة، بما في ذلك نقل الأسلحة إلى الإرهابيين والأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول. وتعتقد إسرائيل بأن هذه المعاهدة تعزز المعايير الدولية، والأدوات الوطنية لمكافحة الاتجار بالأسلحة، مع الأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية الوطنية. واضطلعت إسرائيل بدور نشط في التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، صوتت مؤيدة القرار ٢٣٤/٦٧ بء، الذي يعتمد المعاهدة. إننا حالياً، في المرحلة النهائية من عملية استعراض داخلي تهدف إلى النظر بإيجابية في مسألة التوقيع على المعاهدة.

إن إسرائيل تطمح إلى تحقيق السلام والأمن لجميع شعوب الشرق الأوسط. ونأمل أن يأتي اليوم الذي يوفر فيه إطار أمن إقليمي يشمل جميع بلدان المنطقة، استجابة تعاونية متعددة الأطراف لجميع المشاكل الأمنية في المنطقة. وأود أن أختتم كلمتي بالاقتراس من المزمور ١٢٢، الآية ٧:

”لِيَكُنْ سَلَامٌ فِي أَبْرَاجِكَ، رَاحَةً فِي قُصُورِكَ“
(الكتاب المقدس)

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم عن جدارة لشغل هذا المنصب. وإنني على ثقة بأن رئاستكم القديرة وخبرتكم الدبلوماسية، ستقودان اللجنة إلى نهاية ناجحة. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل، وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح. وأود أيضاً أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته على جهوده التي بذلها فيما يخص توجيه عمل اللجنة الأولى في دورتها السابقة.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.3).

تضمن جدول أعمال اللجنة الأولى، منذ سنوات عديدة حتى الآن، قرارات بشأن الشرق الأوسط. يتناول الأول إعلان الإقليم منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد حظي هذا القرار بتوافق الآراء لنحو ٣٠ عاماً، وعلى الرغم من أن لإسرائيل تحفظات جوهرية على بعض عناصر القرار، فإننا ندعم التأييد السنوي لهذا الهدف المتبصر.

وفي تناقض صارخ مع روح التوافق هذه، تقدم جامعة الدول العربية مشروع قرار ثان بعنوان ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. وهو نص منحاز إلى طرف واحد ومثير للجدل، يسعى إلى صرف الانتباه عن أنشطة الانتشار التي تقوم بها دول إقليمية، مثل إيران وسوريا، اللتين تنتهكان بشكل صارخ التزاماتهما الدولية التي تعهدتا بها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويشكل تقديم مشروع القرار هذا، الإعلان السنوي لمقدميه بأنهم يفضلون مواصلة التنفير من إسرائيل وعزلها، بدلاً من إشراك إسرائيل بطريقة تعاونية. ويثير قرار مقدميه على مدى السنوات الثلاث الماضية المتعلق بإضافة فقرة بشأن المؤتمر الإقليمي لعام ٢٠١٢ في هذا النص بعينه، أسئلة عميقة حول الدافع الحقيقي للدول العربية فيما يتعلق بهذه المسألة. الأخرى بهذه اللجنة تعزيز وتشجيع المبادرات ذات الطبيعة التصالحية الهادفة إلى التقليل والتخفيف حدة التوترات الإقليمية بدلاً من جعلها تتفاقم. والقرارات العدائية لا تجعلنا نمضي قدماً. حيث أنها تعزز فقط شكوكنا، والشك هو عدو التقدم. وفي هذا السياق، فإننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى رفض هذا النهج والتصويت معارضة مشروع القرار. وينبغي أن يكون هذا التصويت تصويتاً من أجل التعاون الإقليمي والعقلانية الإقليمية.

إن إسرائيل ترحب باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. حيث أن هذه المعاهدة تشكل خطوة هامة في كفاح المجتمع

كوكبنا حقاً مقدساً في السلام“ (القرار ١١/٣٩، المرفق، الفقرة ١)، ويتطلب تحقيق ذلك، القضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلام، الذي يعد أكبرها وجود أسلحة نووية، على النحو المحدد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح (القرار د-١٠/٢) .

وهو مسؤولية أيضاً، لأن تهيئة الظروف التي تؤدي إلى التمتع بالحق في السلام، ولا سيما نزع السلاح النووي، هي مسؤولية جميع الدول. حيث أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من خلال التخلي عن خيار الأسلحة النووية، قد اضطلعت بالفعل بمسؤولياتها، وما يمكنها القيام به في الواقع هو تقديم الدعم السياسي لترع السلاح النووي. على العكس، ونظراً لعدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها القانونية وتعهداتها الذي لا لبس فيه بالقضاء التام على ترساناتها النووية، فهي تتحمل المسؤولية الأساسية في مجال نزع السلاح النووي، كما أكدت ذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى، والعديد من المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما مؤتمرات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

إن نزع السلاح النووي هو التزام قانوني طال انتظاره من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وينبغي الوفاء به من دون أي مزيد من التأخير بطريقة لا رجعة فيها وشفافة ويمكن التحقق منها دولياً. والتخفيض في الأسلحة النووية ليس بديلاً عن القضاء التام عليها. ولا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي الفعلي إلا من خلال تفكيك الأسلحة النووية والمرافق المرتبطة بها ووسائل إيصالها.

بانتهاء الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يتعين وضع حد لجميع حالات عدم الامتثال للالتزامات نزع السلاح النووي والالتزامات التي لا لبس فيها، مثل العقائد العسكرية والأمنية التي تبرر استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة،

ويشير إلقاء نظرة سريعة على الأحداث والتطورات التي جرت خلال العام الماضي في مجال نزع السلاح إلى أننا قد حققنا نجاحات وعانينا من إخفاقات. حيث شكلت المشاركة الواسعة النطاق لرؤساء الدول والحكومات وغيرهم من كبار الشخصيات في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) بالفعل نجاحاً، فيما يخص زيادة تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في اتجاه النهوض بالهدف النبيل لترع السلاح النووي.

وأشار التعبير القوي عن الدعم لترع السلاح النووي في الاجتماع الرفيع المستوى، إلى أنه لا يزال يمثل أولوية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي. وبالمثل، أكدت الدعوات القوية لاتخاذ إجراءات، مرة أخرى على ضرورة وإلحاح جميع الدول على استثمار المزيد من الإرادة السياسية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. ومن دواعي سرورنا أن المقترح العملي المنحى والمتضمن ثلاث نقاط، الذي قدمه الرئيس روحاني بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، قد حظي بدعم واسع سواء في الاجتماع الرفيع المستوى أو هنا في اللجنة الأولى. وبينما لا يزال مجرد وجود أسلحة نووية يشكل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين، فإننا بحاجة إلى الاستفادة من الزخم الذي أوجده الاجتماع الرفيع المستوى، للمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

إن زيادة التركيز مؤخرًا على الجوانب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية مؤشر آخر على ضرورة القضاء على هذه الأسلحة اللاإنسانية تماماً، الذي يشكل في الواقع الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. إن نزع السلاح النووي ليس خياراً بل هو ضرورة حتمية. وهو حق ومسؤولية في آن واحد. إنه حق، لأنه وكما جاء في إعلان حق الشعوب في السلام، فإن ”لشعوب

لقد كان الفشل في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا لسبب سوى لمعارضة إسرائيل، تطورا غير محمود وتحديا خطيرا لسلامة ومصداقية نظام عدم الانتشار والاتفاقات التوافقية المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية المتتالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أثبت بوضوح ما أُعرب عنه من بالغ القلق إزاء هذه المسألة والدعوات القوية إلى التعجيل بعقد المؤتمر - التي أطلقتها الغالبية الساحقة من المجموعات السياسية، والدول والمجتمع المدني خلال الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمعاهدة، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاجتماع الرفيع المستوى والمناقشة العامة للجمعية العامة، والمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة - أن إنشاء هذه المنطقة، وهو ما اقترحته إيران في عام ١٩٧٤، يحظى بدعم دولي قوي متواصل.

وعلاوة على ذلك، فإن الدعوات القوية خلال جميع هذه الاجتماعات لتحقيق عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط أثبتت مرة أخرى أن المجتمع العالمي مصر على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وهذه الدعوة الشديدة تكتسي أهمية كبيرة في الوقت الذي يشكل فيه برنامج الأسلحة النووي السري للنظام الإسرائيلي، الدولة الوحيدة غير الطرف في المعاهدة في المنطقة، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ووفقا لهذا الاتجاه، ولتفادي المزيد من الآثار السلبية الناجمة عن تأخير تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، فإن الداعين إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ يجب أن يمارسوا أكبر قدر من الضغط على النظام الإسرائيلي لإجباره على المشاركة في المؤتمر بدون أي شروط مسبقة.

وتحديثها وتقاسم الأسلحة النووية مع الدول الأخرى ونشرها في الأقاليم الأخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الامتناع جديا في جميع الظروف عن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد أي دولة طرف في المعاهدة، غير حائزة للأسلحة النووية. وسيشكل أي استخدام من هذا القبيل أو التهديد بالاستخدام، انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بعد مرور ما يناهز سبعة عقود على الدعوات المتكررة لجميع الدول للقضاء التام على الأسلحة النووية، التي جرى الاستجابة لها باتخاذ مجرد بعض التدابير الرمزية، فإن العالم قد فقد صبره، وأصبح يدعو إلى وضع حد لمجرد الكلام وترديد الملاحظات المطاطة، وإلى اعتماد تدابير عملية لترع السلاح النووي. ويشكل مشروع قرار حركة عدم الانحياز بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى وثيقة مناسبة وعملية المنحى، لدعم جميع مبادرات نزع السلاح النووي وخطط العمل.

خلال المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي عقد مؤخرا، أكدت الدعوات القوية لتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية المتبقية على هذا الصك، مرة أخرى بأن دخولها حيز النفاذ مرهون أكثر من أي عامل آخر، بتصديق هذه الدول عليها. وأعيد التأكيد خلال مؤتمر وكالة الطاقة الذرية الوزاري بشأن الأمن النووي الذي عقد في عام ٢٠١٢، على المبدأ الذي يفيد بأن المسؤولية الأساسية عن الأمن النووي، تقع على كاهل فرادى الدول.

ونشدد على أن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن النووي يجب ألا تستخدم ذريعة أو وسيلة للتأثير من أجل انتهاك أو إنكار أو تقييد الحق غير القابل للتصرف في استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها.

وهذه المفاوضات امتحان عسير لنظرنا، لا سيما البلدان الغربية المشاركة. وباستثناء نظام واحد في منطقتنا يستخدم كل وسيلة لكفالة فشل المفاوضات، فإن الأغلبية الساحقة من البلدان تؤيد هذه العملية وتتطلع إلى نجاحها. وأغتنم هذه الفرصة لأشكرها كافة.

وقد شاركت جمهورية إيران الإسلامية في هذه المفاوضات بحسن نية، آملة أن تزول شواغل الأطراف الأخرى من خلال المفاوضات الهادفة استنادا إلى جدول زمني محدد وعلى نحو يروم تحقيق النتائج. وفي المقابل، فإننا نتطلع إلى تعترف الأطراف الأخرى بحق إيران المتأصل في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك دورة وطنية كاملة للوقود النووي، وتستجيب للشواغل الإيرانية برفع جميع الجزاءات المتعددة الأطراف والثنائية. وبالتالي، ينبغي للأطراف الأخرى أن تثبت إرادتها السياسية الحقيقية باغتنام هذه الفرصة لحل هذه المشكلة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن معالجة العديد من البنود الهامة المدرجة على جدول أعمال اللجنة الأولى المتعلقة بالمشاكل القديمة والجديدة والتحديات الناشئة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح في عالمنا المتزايد الترابط، تتطلب منا جميعا ألا نحدد أهدافنا استنادا إلى أوجه خلافاتنا، وهو ما لا يؤدي سوى لتوسيع الهوة فيما بيننا، وإنما استنادا إلى مصالحنا المشتركة التي توحدنا. والواقع أن ما يوحدنا أكثر مما يفرق بيننا. فلنقم إذن بالمحافظة على مصالحنا الوطنية اقترانا بمصالحنا الإنسانية.

وأؤكد لكم، سيدي، أن وفد بلدي سيتعاون تعاوننا كاملا معكم ومع كل عضو من أعضاء اللجنة من أجل اعتماد هذه النهج وتكليل دواردة اللجنة هاته بالنجاح.

الرئيس: أعطي الكلمة للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وإذ ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، فإننا نعتقد أن انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية خطوة صوب إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة المضطربة. وتتيح للمجتمع العالمي فرصة ينبغي اغتنامها لإزالة العقبة الرئيسية أمام إنشاء هذه المنطقة بإجبار إسرائيل على الانضمام إلى جميع الصكوك التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، لا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع أنشطتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولي للطاقة الذرية.

وهذا القرار الجريء الذي اتخذته سوريا، استنادا إلى المبادرات الإقليمية والدولية، يثبت مرة أخرى أنه ينبغي لنا على الدوام الضرب على الحديد وهو ساخن. كما تثبت أن استخدام القوة لم يفقد مشروعيته فحسب، بل جدواه أيضا. كما يؤكد ضرورة اللجوء إلى قوة المنطق والدبلوماسية بدلا من منطق القوة.

وباعتبار إيران طرفا في جميع الصكوك التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، فإنها تولي أهمية بالغة لحق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول دون قيود وبدون تمييز على المواد والمعدات والتكنولوجيا والخبرة للأغراض السلمية في جميع المجالات، بما في ذلك الحق المتأصل في استحداث دورة وطنية كاملة للوقود النووي للأغراض السلمية.

انتهت اليوم في جنيف المرحلة الأولى من الجولات الجديدة للمفاوضات بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن زائدا ألمانيا (١+٥) على نحو إيجابي للغاية. فقد أعرب الجانبان عن رضاهما إزاء ما أحرز من تقدم في هذه المرحلة واتفقا على عقد الاجتماع التالي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال المرحلة الأولى، قام الوفد الإيراني برئاسة وزير الخارجية ظريف، بتقديم اقتراح جديد يشكل خارطة طريق لتوجيه الأطراف خلال المفاوضات المقبلة.

ثانياً، وهو ما يثير القلق على نحو فوري، فإن اللجنة قد أصيبت بالصدمة جراء تأكيد استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا في آب/أغسطس. وهي ما زالت تشعر ببالغ القلق إزاء مزاعم أخرى بشأن استخدامها. ونذكر بأن القانون الإنساني الدولي العرفي يحظر تماماً استخدام الأسلحة الكيميائية من لدن أي طرف فاعل في أي مكان من العالم. ونرحب بانضمام سوريا مؤخراً إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبالتزامها بالقيام على نحو منهجي وفي إطار التحقق الدولي، بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية والمرافق المتصلة بها التي تقع ضمن نطاق ولايتها القانونية وتحت سيطرتها، على النحو المطلوب في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي يطرحها النزاع المسلح الجاري.

وعلى الرغم من أن استخدام الأسلحة الكيميائية محظور بصورة لا جدال فيها، فإن الأحداث التي وقعت مؤخراً تسلط الضوء على ضرورة تحقيق عالمية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر باحترام الدول الست التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة - إسرائيل، وأنغولا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، ومصر، وميانمار - على أن تصدق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أو أن تنضم إليها دون تأخير. وفي آب/أغسطس، جرى تذكير العالم على نحو مروع بآثار هذه الأسلحة. فلا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأي دولة كي تظل خارج اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي تهدف، لصالح الإنسانية جمعاء، إلى استبعاد إمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية كلياً عن طريق القضاء الكامل عليها.

وفي حين قد تكون أسلحة الدمار الشامل كامنة أولاً في عقول الكثيرين، يجب ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن الأسلحة التقليدية لا تزال تشكل أكبر تهديد للمدنيين في معظم

السيدة لواند (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تلاحظ أنه، بعد مضي ستة أشهر على الاعتماد التاريخي لمعاهدة تجارة الأسلحة، قام أكثر من نصف بلدان العالم، بالمصادقة أو التوقيع على المعاهدة، بتأييد هدفها المتمثل في الحد من المعاناة الإنسانية من خلال فرض مراقبة صارمة على تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي. وتكتسي معايير المعاهدة فيما يتعلق بالنقل أهمية حيوية لكفالة عدم سقوط الأسلحة التقليدية في أيدي من قد يستخدمونها لاقتراف جرائم الحرب أو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وإذا تستمر الأسلحة في التدفق إلى بعض أشد المناطق اضطراباً في العالم، فإننا نناشد جميع الدول أن تنضم بسرعة إلى المعاهدة وتسد على وجه الاستعجال الفجوة بين شروط نقل الأسلحة المنصوص عليها في المعاهدة والممارسات الفعلية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإن اللجنة تود أن تتناول بإيجاز آخر المستجدات في مجالين.

أولاً، وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، وكما هو معروف جيداً الآن، أشارت الحركة الدولية للصليب الأحمر والمهلال الأحمر في عام ٢٠١١ إلى أن العواقب الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية وانعدام القدرة الكافية على الاستجابة للمعاناة الإنسانية بهذا النطاق فرضت واجبا إنسانياً على جميع الدول لكفالة أن هذه الأسلحة لن تسقط مجدداً على الإطلاق، ومواصلة المفاوضات لحظرها وإزالتها بصورة كاملة من خلال اتفاق دولي ملزم قانوناً. وقد لاحظت اللجنة أن عدداً متزايداً من البلدان، بما فيها معظم الدول الأعضاء التي شاركت في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.11)، تطالب بوضع الأثر الإنساني للأسلحة النووية في صلب المداولات بشأن نزع السلاح النووي.

المسلح أن يمثل للقانون الدولي الإنساني، وبخاصة مبادئ التمييز، والتناسب، واتخاذ الاحتياطات أثناء الهجوم.

ونظرا لعدم وجود الوقت الكافي، سوف أركز ملاحظاتي على الأسلحة المستقلة بذاتها على وجه الخصوص، ولكنني أدعو الوفود إلى زيارة الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر بغية الحصول على البيان بكامله.

خلافًا للطائرات المسلحة بدون طيار، فإن الأسلحة المستقلة بذاتها أو ما يسمى الروبوتات القتالة المستقلة بذاتها مصممة لتعمل بمساعدة قليلة من الإنسان أو من دون هذه المساعدة. والنظام الحقيقي للأسلحة المستقلة بذاتها يعمل بكفاءة اصطناعي، ويكون قادرا على البحث عن شخص ما وتحديد أهدافه باستعمال قوة مميّنة. وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة ليست موجودة حتى الآن، إنما الأبحاث في هذا المجال تتقدم بسرعة عالية. وهذا ينبغي أن يكون سببا للقلق، لأنه ليس واضحا على الإطلاق أن الأسلحة المستقلة بذاتها يمكن استعمالها وفقا للقانون الدولي الإنساني، وأنها تفي على وجه الخصوص بالتزامات التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وإجراء تقييمات تناسبية، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة أثناء الهجوم.

ولكن حتى لو كان ممكنا من الناحية التكنولوجية تمكين الأسلحة المستقلة بذاتها يوما ما من الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني، فإن نشرها سيثير هذا السؤال الأساسي - هل يسمح ضمير الإنسان للآلات بأن تتخذ القرارات المتعلقة بالحياة والموت في ساحة المعركة؟ وثمة سؤال هام آخر هو من يتحمل المسؤولية إذا أدى استخدام السلاح المستقل بذاته إلى جريمة حرب - المبرمج أو الشركة المصنّعة أو القائد الذي يقوم بنشر الأسلحة؟ إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحت الدول على النظر تماما في المسائل القانونية والأخلاقية

الصراعات الدائرة اليوم. ونظرا لأن العمليات العسكرية تجري بصورة متزايدة في المناطق المأهولة بالسكان، فإن المدنيين معرضون على نحو خاص لخطر الموت أو الإصابة بشكل عرضي أو عشوائي، أو لتدمير الممتلكات بسبب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق. ويمكن اليوم رؤية الآثار المدمرة لهذه الأسلحة بشكل واضح تماما في عدد من الصراعات المسلحة الجارية.

وفي عام ٢٠١١، أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن رأيها بأنه، نظرا لوجود احتمال كبير لآثار عشوائية، وعلى الرغم من غياب حظر قانوني صريح لأنواع محددة من الأسلحة، ينبغي تفادي استعمال الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المكتظة بالسكان. ويسرّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تأتي على ذكر الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لهذه المسألة. وتذكّر اللجنة الدولية بطلب الأمين العام الوارد في تقريره الصادر خلال أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2012/376)، ومفاده أن تتيح الدول الأعضاء المعلومات المتعلقة بالأذى الذي يلحق بالمدنيين جرّاء استعمال الأسلحة المتفجرة، وإصدار بيانات حول السياسة العامة تحدد الظروف التي يجوز أو لا يجوز في ظلها استعمال بعض الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

أخيرا، تود اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تتناول التكنولوجيات الجديدة القائمة أو الناشئة المتعلقة بالحروب، مثل الطائرات التي توجه عن بُعد أو الطائرات بدون طيار، والأسلحة الآلية والمستقلة بذاتها، والقدرات التي تمتلكها حرب المعلوماتية. وكانت وسائل الحرب هذه موضوع مناقشة عامة مكثفة، لا سيما من الناحية الإنسانية. فهي ليست محظورة أو منظمّة صراحة من جانب معاهدات قائمة، ولكن كما هو الحال مع أي نظام للأسلحة، لا بد لاستعمالها في الصراع

النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لكنها لم تصدق عليهما.

وما فتئت إسرائيل تمارس سياسة الغموض النووي، أو التعتيم النووي، ونحن جميعاً نعلم أن البرنامج النووي الإسرائيلي يقع في مركز البحوث النووية في النقب خارج بلدة ديمونا، حيث قامت دولة أوروبية أوائل الستينات بتزويد إسرائيل بمفاعل لإنتاج البلوتونيوم. واستناداً إلى تقديرات حول قدرة إنتاج البلوتونيوم من مفاعل ديمونا، يُعتقد أن إسرائيل صنعت قرابة ٨٤٠ كيلوغراماً من البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة، وهي كمية يُقدَّر أنها تكفي ٢٠٠ رأس نووي.

وأود أن أذكر أفنير كوهين، زميل أقدم في مركز الدراسات الدولية والأمنية والبرنامج المعني بالأمن ونزع السلاح في جامعة ماريلاند، وما كتبه في ورقة شاملة عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في إسرائيل. لقد نُشرت ورقته المعنونة "إسرائيل والأسلحة الكيميائية والبيولوجية: التاريخ، والردع، وتحديد الأسلحة"، في مجلة عدم الانتشار، خريف - شتاء عام ٢٠٠١. لقد قال كوهين إن برنامج الأسلحة الكيميائية في إسرائيل بدأ مع مذهب دافيد بن غوريون. وينص ذلك المبدأ على أن:

"تدمير المجتمع الفلسطيني في فلسطين شرط ضروري لإقامة دولة إسرائيل على أنقاضه. وإذا تعذر إزالة الفلسطينيين من خلال المجازر والطرْد، فسيُعمل على إزالتهم من خلال الإبادة".

"ولإنجاز هذه الإبادة، جُنّد بن غوريون العديد من العلماء الذين إما بوسعهم تعزيز القدرة على قتل السكان أو معالجتهم. فكلاهما أمران هامان".

وكتب كاتب آخر، يدعى إلياس أكليخ في "غلوبال ريسيرش" Global Research قائلاً: "لقد جُنّد الخبراء في مجال

والمجتمعية الأساسية المتصلة باستعمال الأسلحة المستقلة بذاتها قبل نشرها.

الرئيس: أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد.

السيد روزيه غير كاليه نو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في هذه الجلسة، أطلق أحد الممثلين، للأسف، اسماً زائفاً على الخليج الفارسي. أود أن أكرر القول إن الخليج الفارسي هو التسمية الجغرافية الحقيقية الوحيدة للمنطقة البحرية بين إيران وشبه الجزيرة العربية. وهي ثابتة تاريخياً ومعترف بها عالمياً. لذلك، إن اختراع أو استخدام أي اسم آخر أمر مرفوض ولا يتصف بأي أهمية قانونية.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): إن وقاحة ممثل إسرائيل لم يسبق لها مثيل. لقد رحّبت غالبية الدول الأعضاء في المنظمة بانضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأنتت الأمم المتحدة إلى جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على سوريا وأشادت بها لتعاونها الإيجابي مع البعثة المشتركة للأمم المتحدة - منظمة حظر الأسلحة الكيميائية العاملة في سوريا.

لكن الممثل الإسرائيلي لم يعبأ اهتماماً لحقيقة أن الأغلبية نفسها في هذه القاعة تصرّ على أن تلتزم إسرائيل بوقف انتهاكها للقرارات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتصلة بترع السلاح وعدم الانتشار، نظراً لأنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. إنّ إسرائيل ليست طرفاً في أي معاهدة من المعاهدات الرئيسية التي تنظّم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وهي وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب

الأحياء المجهرية بهدف تشكيل الفيلق العلمي في هاغانا، التي أطلق عليها اسم هاميد في وقت لاحق. وقد أصبح ذلك الفيلق فرعاً جديداً مكرساً للأسلحة البيولوجية. وكتب أكلح قائلاً: "يعرف هذا الفرع علناً باسم" معهد إسرائيل للأبحاث البيولوجية" وقد صودر لأجله قصر التاجي شكري، وهو فلسطيني يقيم بالقرب من مستوطنة نس زيونا، ليكون مركز أبحاث فيها."

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتطرق إلى نقطة واحدة فقط بين كل الذي قاله ممثل إسرائيل. فقد أدلى ممثل إسرائيل بتعليقات مضللة عن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ذلك أن حيازة إسرائيل للأسلحة النووية لا تعدو أن تكون تعبيراً كاملاً عن سياسة الكيل بمكيالين التي تمارسها الولايات المتحدة داخل الإطار والنظام القانونيين الدوليين اللذين ما تنفكا عن ذكرهما. والواقع لغني عن البيان. فهناك صمت تام إزاء حيازة إسرائيل للأسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة ومجلس الأمن. والسبب بسيط للغاية: ألا هو أن إسرائيل حليفة للولايات المتحدة. وهناك معيار مختلف تماماً عندما يتعلق الأمر بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأننا لسنا حليفاً للولايات المتحدة.

ختاماً، وفي ضوء الحقائق الحالية، فإن من المؤكد أن إسرائيل ستصبح مصدراً للانتشار في منطقة الشرق الأوسط، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية تماماً.

الرئيس: لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.